الجنوب اليمني المحتل: قراءة في مسألة الهوية الوطنية

د. سامي عطا
أستاذ فلسفة العلوم ومناهج البحث،
قسم الفلسفة بكلية الآداب - جامعة عدن

" إنّ التاريخ يعيد نفسه مرتين، مرة على شكل مأساة، ومرة على شكل مهزلة"
كارل ماركس في مقدمة كتابه: (الثامن عشر من برومير)

مقدمة:

يقول ماركس: **"أولئك الذين لا يعرفون الماضي محكوم عليهم بتكراره"**، ويقول الفيلسوف الأمريكي جورج سانتيانا: **"أولئك الذين لا يستطيعون تذكر الماضي محكوم عليهم بتكراره"**. ومن المنطلق ذاته، تحاول هذه الدراسة أن تنقب في الماضي من أجل معرفته، وحتى لا نكرر أخطاءه. وبما أن قضية الهوية قد برزت - راهناً - على سطح الصراع، وباتت تسبب قلقاً وتشكل تهديداً وجوديّاً لنا كيمنيين؛ فإن الدراسة تنصرف إلى التنقيب في الماضي الاستعماري الذي أخذ يعاود - في الوقت الراهن - طرح مشاريعه القديمة لإعادة إحيائها وبث الروح فيها من جديد. ولذلك، وقبل أن نبحث في مشكلة الهوية الراهنة، لا بد أن نحاول سبر غور الهوية تاريخيّاً على اعتبار أن مشاريع الاستعمار الاقتصادي هي امتداد للاستعمار المباشر (الاحتلال). ولذلك سينقسم بحثنا إلى قسمين: القسم الأول سيركز على المشاريع الاستعمارية القديمة، والآخر سيركز على مشاريعه الاستعمارية الجديدة والتماثل فيما بينها. ونهدف من وراء ذلك أن يعرف هذا الجيل تاريخه وكيف تعامل الآباء الأوائل في الحركة الوطنية مع المشاريع الاستعمارية، لعلنا نستطيع أن نهتدي بذلك التاريخ كي

نفشل المشاريع الراهنة، لأنها مشاريع تفتيت وتقسيم وتخدم مصالح الاستعمار، أيّاً كان شكل هذا الاستعمار.

القسم الأول:

قبل الحديث عن الهوية وإشكاليتها، من الضروري معرفة تاريخ الجنوب اليمني خلال الحقبة الاستعمارية، فلقد احتلت بريطانيا الجنوب اليمني بسيطرتها على عدن في ١٩ يناير ١٨٣٩م، وإبّان الاحتلال البريطاني (١٨٣٩- ١٩٦٧م)، أخذت بريطانيا توسع نفوذها في المنطقة وتدخل في معاهدات واتفاقات حماية مع العديد من المشيخات والسلطنات والإمارات الجنوبية بهدف حماية تواجدها وديمومة بقائها. وسنبدأ في السطور الآتية التنقيب التاريخي لتلك المشاريع الاستعمارية.

- سلطنات ومشيخات الجنوب اليمني (الموقع والمسميات):

كانت سلطنات ومشيخات الجنوب اليمني تقع في منطقة ممتدة على شكل شبه مثلث تقع عدن في زاويته، ويمتد ضلعاه على ساحلي البحرين الأحمر غرباً والعربي جنوباً، والمحيط الهندي شرقاً، ويحدها من الشمال الشرقي عمان وخليج عمان، ومن الغرب البحر الأحمر، ومن الشمال الربع الخالي واليمن الشمالي، ومن الجنوب الشرقي البحر العربي، وقد أطلقت عليها مسميات عديدة في مراحل تاريخها الحديث والمعاصر وهي كما يأتي:

١. **سلطنات وإمارات ومشيخات جنوب شبه الجزيرة العربية**: وكانت تشتمل على عدد من السلطنات والإمارات والمشيخات من أبرزها: سلطنة المهرة، السلطنة الكثيرية، السلطنة القعيطية، السلطنة الواحدية، بيحان، العوالق العليا، العوالق السفلى، العواذل، دثينة، يافع العليا، يافع السفلى، السلطنة الفضلية، الأميري (الضالع)، العلوي، الحواشب، سلطنة العبادل (لحج)، العقربي، الصبيحة.

٢. **النواحي التسع**: ظهرت هذه التسمية في عام ١٨٧٣م، بعد التدخل العثماني في شؤون جنوب غرب شبه الجزيرة العربية، حيث جاء هذا التدخل على وقع الصراع العثماني البريطاني على النفوذ في المنطقة، ووجد البريطانيون أن من المهم القيام بشيء أكثر فعالية من الترتيب العرضي العابر للوقوف أمام التهديد العثماني، فنتج عن ذلك تحويل سياستها تجاه المنطقة من سياسة التهدئة إلى سياسة الحماية، وانتهى

الأمر إلى إبرام العديد من معاهدات الحماية مع تسع من السلطنات والإمارات هي: العبدلي (لحج)، الفضلي، العولقي، اليافعي، الحوشبي، الضالع، العلوي، العقربي، الصبيحي. وقد ساعد بريطانيا في سياستها الجديدة (سياسة الحماية) رغبة الحكام المحليين في الانفصال عن الدولة العثمانية، ومن ثمّ فقد رحب هؤلاء الحكام بتزويد بريطانيا لهم بالأسلحة والأموال مقابل الحماية التي نتج عنها تجميد الانقسامات القبلية وإبقائها على حالتها، كما جُمدت النزاعات داخل القبائل نتيجة تعزيز بريطانيا لسلطة السلاطين والأمراء والمشائخ.

مما تجدر الإشارة إليه هنا أن سلطنة العبادل (لحج) لم تدخل ذلك النوع من المعاهدات، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن علاقة بريطانيا معها ترجع إلى وقت مبكر قبل تبني النمط التقليدي لمعاهدات الحماية. غير أن بريطانيا أدخلت سلطنة العبادل في خارطتها السياسية التي رسمتها وطلبت من الدولة العثمانية أن تعد جميع السلطنات والإمارات الموجودة في الخريطة تحت النفوذ البريطاني، والتي لا يحق للعثمانيين التدخل في شؤونها، ومنذ تقديم هذا المشروع عام ١٨٧٣م أصبحت تلك المناطق تعرف بالنواحي التسع. وظلت هذه التسمية متداولة من العثمانيين بصورة خاصة لفترة طويلة على الرغم من أن الإمارات التي وقعت على هذه المعاهدات ازداد عددها بمرور الزمن. ومما يجدر ذكره أن تحديد بريطانيا للنواحي التسع لم يكن بهدف حماية عدن فحسب لأن ذلك تحقق بحمايتها للفضلي والعبدلي والعقربي. بل كان الهدف منه هو دعم الوحدات الانفصالية التي انفصلت عن الحكم المركزي في صنعاء في القرن الثاني عشر الهجري، الثامن عشر الميلادي لتصبح ضمن وحدة سياسية تحت نفوذهم.

٣. **مستعمرة عدن ومحمياتها (المحميتين الغربية الشرقية)**: أُجريت دراسات مشتركة منذ العام ١٩٣٣م ما بين وزارة المستعمرات ووزارة الهند في الحكومة البريطانية، وبمشاركة برنارد ريلي كبير المندوبين (المندوب السامي) والقائد العام في عدن، وذلك من أجل إعداد الترتيبات الخاصة بنقل الإشراف على عدن من حكومة الهند إلى وزارة المستعمرات. وفي يونيو ١٩٣٦م أعدت وزارة المستعمرات مشروعاً للتعليمات التي ستصدر إلى حاكم مستعمرة عدن لعرضه أمام البرلمان وألحقته بمشروع حكومة الهند الذي اعتادت على إصداره لعدن والمتضمن القانون المحلي لعدن، وفي

يوليو ١٩٣٦م، عرض وزير المستعمرات هذا المشروع الذي جاء في خمسة وعشرين بنداً كان منها تغيير مسمى المسؤول عليه إدارة عدن من كبير المندوبين إلى حاكم مستعمرة عدن وقائدها (Governor and Commander –in– chief of the colony of Aden)، وتحديد صلاحياته وأعماله التي كان من بينها منحه صلاحيات واسعة في الشؤون الإدارية والتشريعية والمالية، كما اشتمل على تحديد اختصاصات نائب الحاكم ومهامه في حال تغيب الحاكم عن المستعمرة. كما روعي في التنظيم الإداري الجديد تأسيس مجلس تنفيذي يكون بمثابة هيئة استشارية لمساعدة الحاكم في الشؤون الإدارية مع تحديد أسس اختيار الأعضاء الذين يتشكل منهم واختصاصاتهم وقواعد تعيينهم وعزلهم وإجراءات اجتماعات المجلس وصياغة محاضره، وأحقية الحاكم ـ الذي يعد رئيساً للمجلس ـ في الأخذ باستشارة المجلس أو رفضها. أما في الشؤون التشريعية فقد مُنح الحاكم صلاحية سن القوانين داخل المستعمرة مع مراعاة ضوابط محددة تضمنها مشروع التعليمات التي اشتملت أيضاً على حق جميع سكان المستعمرة في ممارسة شعائرهم الدينية بحرية كاملة، وفيما يتعلق بالشؤون المالية اقترح المشروع تنظيمها على نمط جديد عن طريق إصدار كتاب سنوي من الحاكم يعرف بالكتاب الأزرق، يشتمل على الإيرادات والنفقات والأشغال العامة والتشريعات والمؤسسات المدنية والتقاعد والسكان والمدارس والعملات والصادرات والواردات، وكل ما له علاقة بظروف المستعمرة ووضعها.

في ٢٨ سبتمبر ١٩٣٦م تحوّلت عدن بموجب الأمر الصادر عن ملك بريطانيا في البرلمان إلى مستعمرة للتاج، وبدأ في تطبيقه أول أبريل ١٩٣٧م، حيث "أصدرت بريطانيا مرسوماً ملكياً في منتصف سنة ١٩٣٧م تحوّلت بموجبه السلطنات والإمارات والمشيخات في الشطر الجنوبي من اليمن إلى ما عرف باسم (محمية عدن الغربية) و(محمية عدن الشرقية)[1]. وخلال الفترة من ١٩٣٧م حتى ١٩٥٤م عقد

١- د. فاروق عثمان أباظة، **بريطانيا والحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن (١٩٣٩ – ١٩٦٧)**، مطابع السفير، ١٩٨٨م، ص ٢١؛ نقلاً عن:

Little، T.: South Arabia: Arena of Conflict، London 1968، pp15-16.

البريطانيون مع حكام تلك النواحي ٣١ معاهدة استشارة وحوالي ٩٠ اتفاقاً تحدد علاقة السلطنات والإمارات والمشيخات مع إنجلترا[١].

بموجب المرسوم الملكي البريطاني (١٩٣٧م) منحت عدن النظام العادي والتشريع المعمول به في المستعمرات البريطانية، مع بقائها ميناءً حراً للتجارة، وأصبحت حكومتها من النمط الاستعماري المباشر. وتبع هذا التحول تغيرات إدارية وسياسية واسعة يستند معظمها إلى مشروع التعليمات الصادرة لحاكم عدن في يوليو ١٩٣٦م، وعبر هذا التحول وضعت الخطوط للسياسة البريطانية في جنوب شبه الجزيرة العربية، وربطت المستعمرة مع السياسيات الأكثر تحرراً، ومع سلسلة من الآراء في وزارة المستعمرات ومواقفها، تهدف إلى تخليص عدن من خطوات الروتين الذي كان يقيدها. وقد بلغت مساحة مستعمرة عدن خمسة وسبعين ميلاً مربعاً شملت مدينة عدن نفسها ومنطقة الشيخ عثمان وقراها وشبه جزيرة عدن الصغرى (البريقة)، ويتبعها عدد من الجزر أهمها جزر كوريا موريا وقمران وبريم. أما فيما يخص المحمية التي كانت تخضع لتنظيم إداري بدائي يموج بالمتناقضات وعدم التلاؤم والترابط بين أنظمته نظراً لتعدد الإدارات نتيجة تعدد السلطات، فقد اتجهت بريطانيا إلى تنظيمها وربطها بمستعمرة عدن نظراً لما يعكسه هذا التنظيم من فوائد على عدن اقتصادياً واستراتيجياً وسياسياً.

تشكلت محمية عدن رسمياً بناءً على مرسوم ملكي بريطاني صدر في ١٨ مارس ١٩٣٧م، وقُسمت المحمية إدارياً إلى قسمين (غربية وشرقية) تجاوباً مع بعض الحقائق التاريخية والجغرافية. وتبدأ حدود المحمية الغربية خلف مدينة عدن بسهل رملي يتراوح عرضه ما بين أربعة أميال إلى أربعين ميلاً، كما يمتد نحو الداخل بسلسلة من المرتفعات والهضاب، وهذه المرتفعات تشكل الجبال الرئيسة التي تسقط عليها المياه الرئيسة في جنوب شبه الجزيرة العربية. وقد قُسمت المحمية الغربية إلى خمس مناطق رئيسة هي:

(١) المنطقة الشمالية الشرقية وتضم: إمارة بيحان وسلطنة العوالق العليا، ومشيخات العوالق العليا.

---

١ - صلاح البكري، **في جنوب الجزيرة العربية**، القاهرة، مطبعة الحلبي، ط ١، ١٩٤٩م، ص ٢١٧ – ٢١٨.

(٢) المنطقة الجنوبية الشرقية وتضم: العوذلي، وسلطنة العوالق السفلى واتحاد دثينة (ويطلق عليها أيضاً اسم جمهورية دثينة لأن رئيسها ينتخب كل سنة).

(٣) المنطقة الوسطى وتضم: سلطنة الفضلي، وسلطنة يافع السفلى، وسلطنة يافع العليا.

(٤) المنطقة الجنوبية الغربية وتضم: سلطنة لحج، ومشيخة العقربي، ومشيخة العلوي، وسلطنة الحواشب

(٥) المنطقة الشمالية الغربية وتضم: إمارة الضالع، ومشيخة شعيب، ومشيخة المفلحي، ومشيخة ردفان. أما المحمية الشرقية فتعد من حيث المساحة أكبر من المحمية الغربية، أما من حيث السكان فهي أقل كثافة بسبب استفحال الهجرة منها، وهي تضم رسمياً خمس سلطنات: سلطنة القعيطي في الشحر والمكلا، وسلطنة الكثيري في سيؤون، وسلطنة الواحدي في بلحاف، وسلطنة الواحدي في بير علي، وسلطنة المهرة في قشن وسقطرى.

بموجب النظام الجديد عُيَّن حاكم عدن حاكماً للمحمية أيضاً، وفيما يتعلق بسلطات الزعماء المحليين فقد حد ذلك النظام منها - باستثناء سلطان لحج - وركَّزت تلك السلطات في يد المؤسسات الحكومية المحلية، وفي ظل تطبيق الحكم غير المباشر فقد كان في مقدور الحاكم تطبيق أي قانون سُنَّ في الأصل للمستعمرة (عدن) على المحمية. وقد تمكنت بريطانيا بموجب الصلاحيات التي منحتها لحاكم عدن من ممارسة سلطتها الاستعمارية على المحمية، إذ أصبح مصير المنطقة كلها في يد الحاكم، فهو الذي يعين الزعماء ويعزلهم، ويتولى ترسيم الحدود بين الإمارات، أو يعمل على تقسيم بعضها وتوزيعها على من يشاء ووقت ما يشاء، كما أن له حق إعلان حالة الطوارئ أو إلغائها، وبالتالي فقد أصبح الحاكم وفقاً للتنظيم الجديد هو المتصرف في جميع الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية للمحميتين الغربية والشرقية. وكان مسمى الحاكم في المحمية كما هو متعارف عليه بين الزعماء المحليين هو الوالي.

٤. الجنوب العربي:

تبنت رابطة أبناء الجنوب مسمى (الجنوب العربي) منذ عام ١٩٤٧م، بدلاً من التسمية

التي كانت متداولة - آنذاك - وهي (مستعمرة عدن ومحمياتها)، وذلك تأكيداً في الأساس لانتماء المنطقة للعروبة، وتذكيراً للشعب بتلك الحقيقة، والقضاء بالتالي على معاني التجزئة ولتوحيد مشاعر أبناء الجنوب بانتمائهم إلى قطر واحد وأن على الجميع أن يواجهوا نظاماً استعمارياً يجب إنهاؤه وهو الحكم البريطاني. ويطلق مسمى الجنوب العربي سياسياً على المنطقة الممتدة من باب المندب وخليج عدن غرباً حتى حدود عمان شرقاً، ويحده من الشمال اليمن (الشمالي) والمملكة العربية السعودية، ومن الجنوب بحر العرب، وهو يشمل منطقة عدن والمحميتين الغربية والشرقية والجزر التابعة لها.

٥. **الجنوب اليمني**: شاع استخدام هذا المسمى منذ عام ١٩٥٦م من القوى الوطنية التي كانت تنادي بوحدة الشمال والجنوب، والتي كانت تعارض بشدة تسمية (الجنوب العربي) الذي كانت ترى أنه يعبر عن نية انفصالية عن الكيان اليمني الواحد (شمالاً وجنوباً). وقد تبنى هذا التوجه الشيوعيون المنتمون للحركة العمالية والقوميون العرب، وكذا العديد من أبناء اليمن الشمالي على رأسهم الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين (١٨٩٥م ـ ١٩٦٢م)، فضلاً عن معظم الأقطار العربية - آنذاك - والمنظمات الوطنية الناشطة في الوطن العربي. وقد أُضيف إلى مسمى (الجنوب اليمني) كلمة (المحتل) إبّان فترة النضال الوطني لنيل استقلال الجنوب، وذلك كدلالة على واقع الاحتلال، فأصبحت التسمية حينها (الجنوب اليمني المحتل).

٦. **اتحاد إمارات الجنوب العربي**: منذ أوائل خمسينات القرن المنصرم تبنت بريطانيا فكرة اتحاد المحميات لعدة أسباب، ومن بينها أسباب سلبية وأخرى إيجابية؛ إذ تمثلت الأسباب السلبية في المتغيرات السريعة التي لحقت ببريطانيا كقوة كبرى، وأدت إلى انحسار نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وتضاؤل دورها. فعلى الرغم من خروج بريطانيا منتصرة من الحرب العالمية الثانية واستمرار هيمنتها في المنطقة؛ إلا أن ذلك لم يدم طويلاً حيث فقدت الكثير من نفوذها بعد الحرب، وذلك في ظل استقلال العديد من مستعمراتها خاصة الهند (١٩٤٧م)، ومستعمراتها في الشرقين الأقصى والأوسط، بالإضافة لضعف مركزها في المنطقة العربية بشكل عام، ناهيك عن "أن اليمن الجنوبي الذي يشكل بالنسبة لبريطانيا مركزاً هاماً أصبح

مهدَّداً بدوره بموضوع القومية العربية. فلكي تستبق الحوادث وتبعد عنها هذا الشبح تبنت اقتراحاً قدّمه عام ١٩٤٥ السيد هارولد إنكرمت المقيم السابق في حضرموت. وينص هذا الاقتراح على دمج الإمارات جميعها في اتحاد أو اتحادين فيدراليين على صلة وثيقة بالمملكة المتحدة"[١]. وقد بنت بريطانيا حجتها في فكرة التوحيد على تأكيدها بأنه من المستحيل أن تقوم إصلاحات سياسية واجتماعية خارج إطار الاتحاد، وكذلك الحال بالنسبة للتطور الاقتصادي، الأمر الذي دفع بحاكم عدن السابق (السير توم هيكنغ بوثام) إلى تحريك مشروع الفيدرالية في ذلك التوقيت، حيث قال في هذا الصدد: "لن تملك دول المحمية قوة كافية لكي تلعب دورها في العالم الحديث، من دون الوحدة"[٢]. وفي عام ١٩٥٢م استطاع حاكم عدن انتزاع موافقة غالبية أمراء الإمارات الجنوبية بضرورة الاتحاد، وبعد ذلك دارت المحادثات بين الطرفين وكانت بإشراف حاكم عدن والمقيم المشاور في المكلا، وقد قدم الرجلان مشروع قرار يتضمن النقاط الآتية:

- تجميع الإمارات في اتحادين فيدراليين بموجب التقسيم الإداري القائم.
- توحيد الاتحادين ضمن دولة واحدة هي دولة الجنوب العربي الاتحادية.

أما بالنسبة لمستعمرة عدن، فكان من المفروض أن تبقى خارج هذا الاتحاد؛ إلا أن دخولها لم يكن مستبعداً مع مرور الزمن[٣].

لقد سعت بريطانيا حثيثاً من خلال مشاريعها لإقامة إمبراطورية جديدة لها - بعد استقلال الهند - بحيث تكون عدن فيها بمثابة مركز إدارة واتصال بديل، ما يتيح لها ربط القرن الأفريقي وأفريقيا والمحافظة على بقائها إمبراطورية استعمارية، الأمر الذي كان يتطلب إنشاء أوسع شبكة ممكنة من القواعد الاستراتيجية وكذا الأحلاف العسكرية. ومن هنا تظهر الأسباب الإيجابية التي كان محورها في ذلك الوقت أهمية الجنوب العربي للنفوذ البريطاني وعدن تحديداً؛ فالمحميات تشكّل مع عدن جزءاً لا يتجزأ من الوجهة العسكرية للدفاع عن الخليج العربي وأفريقيا

١ - د. محمد عمر الحبشي، **اليمن الجنوبي: سياسياً واقتصادياً واجتماعياً (منذ ١٩٣٧ وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية)**، (ترجمة: د. الياس فرخ وآخر، بيروت، دار الطليعة، ط١، ١٩٦٨م، ص ٥٠ .

٢ - **المرجع السابق**، ص ٥٠.

٣ - د. محمد عمر الحبشي، **مرجع سابق**، ص ٥١.

والمحيط الهندي وبحر العرب وصولاً إلى أستراليا، إضافة إلى أهميتها الاقتصادية المتمثلة بثروتها المعدنية والزراعية. فضلاً عن أن عدن كانت تحتل المركز الأول في تكرير النفط البريطاني. كما شكلت عدن أهمية تجارية لأنها الميناء الوحيد المفتوح بين موانئ البحر الأحمر الغربية والشرقية، والسوق المفتوحة لترويج السلع الإنجليزية، ومحطة تموين وصيانة للسفن الحربية والملاحية على الطرق البحرية المهمة، وقاعدة عسكرية مهمة، وأحد مراكز السيطرة البريطانية على مياه المحيط الهندي، كما أن مطارات المحمية الداخلية تتيح لبريطانيا - مع قاعدة عدن - أن تكون نقاط انطلاق للطائرات البريطانية عند اشتباك بريطانيا في أي حرب محتملة في منطقة الشرق الأوسط.

من ناحية أخرى، ومع بروز الدور الأمريكي والشيوعي في المنطقة منذ الخمسينيات، وتقلص النفوذ البريطاني المباشر في الشرق الأوسط والمحيط الهندي؛ ازدادت أهمية عدن والجنوب الاستراتيجية والاقتصادية. كما أخذت الحكومة البريطانية ابتداءً من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أواسط الخمسينيات تشعر بالقلق مع كل انحسار جديد لنفوذها في المنطقة، وخالجها الخوف من وقوع نفط المنطقة في أيدي دول عربية في ظل إمكانية تحقُّق أي شكل من أشكال الوحدة السياسية بين الدول العربية، أو وقوعه كذلك في يد الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة الأمريكية. وعليه، سارعت السياسة البريطانية إلى إيجاد نوع من النظم الإدارية الموحدة في المنطقة، وفرض المشاريع الدستورية بما يتلاءم ومخططاتها. وفي حين أراد البريطانيون الاحتفاظ بعدن للأسباب السابقة؛ فقد حاولوا صياغة ترتيب سياسي وفقاً لمتطلبات مصالحهم الاقتصادية والعسكرية، بحيث يكون قادراً على كبح أي تهديد وطني لوضعها الاستعماري، وقد كانت تلك الصيغة بسيطة للغاية؛ إذ تمثلت في توحيد الداخل ليشكل الضغط السياسي المحافظ على المصالح البريطانية. وقد سار مشروع اتحاد إمارات الجنوب العربي بخطي وئيدة، حيث طُرح لأول مرة بشكل رسمي في ٧ يناير ١٩٥٤م، عندما عقد اجتماع في دار الحكومة في عدن بحضور توم هيكن بوثام (حاكم عدن) وحكام المحمية الغربية الذين تربطهم مع بريطانيا معاهدات استشارة - كما أسلفنا -، وقد أوضح هيكن بوثام

للحكام الخطوط الرئيسة للاتحاد الفيدرالي المقترح. وقد أظهر حكام المحمية الغربية شكوكهم وعدم قناعتهم بالاتحاد. ومن جانب آخر، زادت الضغوط الخارجية المؤيدة لمعارضي الاتحاد، ثم ما لبثت الجامعة العربية أن شجبت المشروع ووصفته بأنه نوع من الاستعمار الجديد، ورفعت القضية إلى مجلس الأمن.

في ٣١ مارس ١٩٥٦م، ومع نهاية مدة حكم هيكن بوثام لعدن، وفي آخر خطاب له ألقاه في حضور حكام المحمية الشرقية والغربية، أعاد هيكن طرح مشروع الاتحاد الذي قدمه في عام ١٩٥٤م، وذكر الصعاب التي اعترضت المشروع، وأشار إلى ضرورة إيجاد أي نوع من الترابط فيما بينهم، كما حثهم على تنفيذ الاتحاد، وأخبرهم أنه يكل إليهم أمر تحضير مسودة المشروع. وبوصول الحاكم الجديد لعدن السير وليم لويس (١٩٥٦م ـ ١٩٦٠م) إلى عدن في الأول من أغسطس ١٩٥٦م، استمر السير على المخطط السياسي نفسه لإقامة الاتحاد. وقد صوّر له كينيدي تريفا (المعتمد البريطاني للمحمية الغربية) أن المحمية أسهل قيادة من عدن وسيتم مشروع الاتحاد فيها بدون أي معارضة. وقد عقد حاكم عدن عدة جلسات مع حكام الإمارات[1]، غير أن رابطة أبناء الجنوب ظلت ترفض هذا المشروع جملة وتفصيلاً على أساس أنه مشروع انفصالي، يهدف إلى تجزئة المنطقة إلى دويلات لتسير دائماً وأبداً في فلك السياسة البريطانية المتقلبة. وقد قادت الرابطة حملة على التوجه البريطاني ونجحت في تكوين جبهة وطنية معارضة لدعوة الحكم الذاتي لعدن وفصلها عن المحميات، وتبنت قيام حكومة قومية في عدن تكون ولاية ضمن ولايات اتحاد الجنوب العربي المستقل، والخاضع لحكومة ديمقراطية شعبية مركزية، والتأكيد على أن شعب ولايات اتحاد الجنوب العربي المستقل جزءٌ من شعب الجنوب العربي الكبير، وله حق تقرير المصير، وإنها لا تعترف بأي خطوة تقوم بها السلطات البريطانية أو سلاطين الجنوب لا تتفق والمبادئ السابقة.

في مايو ١٩٥٦ زار اللورد لويد (وكيل وزارة المستعمرات البريطاني) عدن، وانتهز حزب الرابطة هذه الزيارة وقدم إليه بعض الاقتراحات المعتدلة، ولكنها كانت - من وجهة النظر البريطانية - مُغرِقة في طموحها لتحقيق مزيد من الخطوات في طريق

١ - د. فاروق عثمان أباظة، **مرجع سابق**، ص ٨٧.

الحكم الذاتي، حيث تضمنت إقامة مجلس تشريعي يُنتخب أعضاؤه جميعهم، مع تشكيل وزارة منتخبة والاعتراف بالعربية لغة رسمية في المستعمرة، وخفض عدد الموظفين البريطانيين في كبريات المناصب[1]. بيد أن تلك الاقتراحات رُفضت، وقام حاكم عدن بإجراءات عنيفة لوقف نشاط المعارضين للاتحاد، فقام بنفي رئيس الرابطة محمد علي الجفري من الجنوب في ٢٣ أغسطس ١٩٥٦م بتهمة قيامه بنشاطات تحريضية. وبعد حين عاد الجفري إلى سلطنة لحج في ٣٠ مارس ١٩٥٦م وكان رئيس المجلس التشريعي فيها، ووافق حاكم عدن على عودته، فأصدر قرار العفو عنه بشرط أن يبقى في لحج ويُمنع من دخول عدن ويتوقف عن مزاولة أي نشاط سياسي.

مع نشاط الرابطة في المحميات لمعارضة الاتحاد أرسل لويس (حاكم عدن) قوة عسكرية لاحتلال لحج عسكرياً وإلقاء القبض على الجفري وأخويه عبد الله وعلوي، وكان لويس يعتقد أن لحج تشكل رأس الحربة في معارضة قيام الاتحاد، وقد نجح كل من محمد وعلوي الجفري بالهرب في حين قبضت السلطات البريطانية على عبد الله الذي نُفي مجدداً إلى جزيرة سقطرى. وتبع ذلك خلع بريطانيا للسلطان علي عبد الكريم سلطان لحج وسحب اعتراف بريطانيا به سلطاناً على بلاده في ١٠ يوليو ١٩٥٨م. وقد كان لهذه الإجراءات أثرها؛ إذ أدرك الجميع أن أي سلطان أو أمير يخرج عن إرادة الحاكم معرض للخلع في أي لحظة مهما كانت شعبيته.

من جانب آخر، حتّم الوضع العام في الشرق الأوسط على الحكومة البريطانية الإسراع في تنفيذ الاتحاد لعوامل عديدة منها الزخم الثوري الذي أعقب الوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨م، وتعزز وضع الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وبلوغ المد الثوري العربي الوحدوي ذروته، والتنسيق الذي تبعه ممثلاً في اتحاد الدول العربية بانضمام اليمن إلى الاتحاد ليوجد في جنوب شبه الجزيرة العربية وضعاً جديداً بالنسبة لحركة التحرير وإمكاناتها، وبالنسبة للاستعمار البريطاني ومخططاته، فقد بات في وسع العناصر الوطنية التي أخذت تشدد من مواقفها العدائية تجاه بريطانيا ألّا تتطلع إلى الحكم في اليمن، بل إلى الحركة القومية العربية التي

١ - **المرجع السابق**، ص ٩٨.

يقودها عبدالناصر، والتي بدأت في عام ١٩٥٨م، وكأنها على وشك ضم الوطن العربي كله تحت جناحها بما فيه المواقع التي تسيطر عليها بريطانيا في الجنوب. ومما زاد الخوف والتهديد بالخطر ما كان يلوح في الأفق مع خلافة ولي العهد البدر بن الإمام أحمد الذي عرف عنه التعاطف مع الناصريين، مما كان سيؤدي إلى احتمال فتح الباب على مصراعيه للمصريين كما أن هناك محاولات السلطان علي عبد الكريم سلطان لحج للسيادة على المحمية الغربية، إضافة إلى بوادر اكتشاف النفط في حضرموت الذي لن يكون لبريطانيا نصيب فيه إلا إذا تم الاتفاق مسبقاً على نوع من الشراكة والتعاون. ومن الدواعي التي أسهمت في الاستعجال على إقامة الاتحاد المكاسب التي حققها مشروع أبين بوصفه نموذجاً للتعاون بين الإمارات، وما شهدته المحمية من تقدم ملحوظ في مجال الاتصالات والزراعة والمواصلات والتسويق رغم محدودية الدعم الذي قدمه صندوق الرعاية والتنمية التابع لوزارة المستعمرات.

أخيراً، كان هناك ضغط بريطاني مبطن وإيحاءات بإمكانية زيادة المساعدات المالية للحكام إذا ما كانوا متحدين في الجنوب. وكان البريطانيون يخشون أيضاً حال تنفيذ اليمن التزاماتها في الاتحاد أن تصل الروح الجديدة التي تسري في جسم الجمهورية العربية إلى الجنوب العربي، وأن يكون الاتحاد جسراً تعبر عليه القيادة العربية الرسمية لتدفع النضال العربي فيه، كما كانت تخشى المد الشعبي النضالي الذي سيولده قيام دولة اتحادية تنصب على حدود المنطقة التي يحتلها بالقوة. كما لم يتجاهل البريطانيون النشاط الروسي في اليمن ومصر، والذي أظهر ضرورة سيطرة بريطانيا على مضيق باب المندب (البوابة الجنوبية للبحر الأحمر) كما هو الحال بالنسبة لقناة السويس (البوابة الشمالية). وقد أسهمت الاعتداءات والغارات اليمنية على المحمية، خاصةً المناطق الحدودية منها مع المملكة المتوكلية اليمنية، في دفع حكامها إلى الإلحاح على البريطانيين للإسراع في تنفيذ الاتحاد، إدراكاً منهم ضعف وضع مناطقهم ومكانتها ما دامت منفصلة عن بعضها البعض، وأن السبيل الوحيد لحماية استقلالهم عن اليمن على المدى البعيد هو الاتحاد. وفي ظل تلك الظروف القلقة بادر مجموعة من حكام المحميات وهم: شريف بيحان ونائب الفضلي والسلطان العوذلي وسلطان يافع السفلى ثم انضم إليهم أمير الضالع وشيخ العوالق

العليا، بإجراء مباحثات حول مشروع الاتحاد، حيث انتهت تلك المباحثات إلى قيام خمسة من الحكام الستة (باستثناء سلطان يافع السفلى) بزيارة لندن في شهر يونيو ١٩٥٨م، وذلك لعقد المزيد من المباحثات مع الحكومة البريطانية. وبهدف الوصول إلى صيغة نهائية للمشروع، عقد أولئك الحكام اجتماعاً مع لينوكس بويد (وزير المستعمرات) في ١٥ يوليو ١٩٥٨م، حيث أكد لهم بويد حينها أن القرار النهائي للاتحاد وعدد الإمارات التي ستدخل فيه من القضايا التي يجب تركها لكل إمارة، أما الحكام فقد أكدوا من جانبهم استعدادهم لقبول الاتحاد. وفي اليوم التالي (١٦ يوليو) تُوِّجت تلك المحادثات بإعلان الحكومة البريطانية موافقتها من حيث المبدأ على مقترحات الحكام بخصوص الاتحاد، وعلى تقديم الدعم المالي والفني له، وإبرام معاهدة بين الحكومة البريطانية والاتحاد من أجل الاحتفاظ بحقوق الحماية. وتم تحديد يوم ١١ فبراير ١٩٥٩م تاريخاً للتدشين الرسمي لاتحاد إمارات الجنوب العربي وتوقيع المعاهدة، وقد حضر وزير المستعمرات حفل مراسم ذلك اليوم بدعوة من الإمارات المؤسسة للاتحاد، كما تم استئجار قطعة أرض من مشيخة العقربي تقع بين مستعمرة عدن وبلدة عدن الصغرى لتكون عاصمة الاتحاد، وأُطلق عليها اسم (الاتحاد)، وأخذت خطوات تنفيذ الاتحاد تسير بثبات، ففي أكتوبر ١٩٥٩م انضمت إليه سلطنة لحج بعد ممانعة ورفض للمشروع استمرت لأعوام، إذا أضافت للتجمع أهم إمارة في المحمية الغربية من ناحية عدد سكانها والمكانة السياسية التي تتمتع بها، ثم توالى دخول بقية إمارات المحمية الغربية، وامتد الاتحاد ليشمل المحمية الشرقية مبتدئاً بضم السلطنة الواحدية إلى الاتحاد. وبعد انضمام سلطنة لحج انتقلت حركة الرفض والممانعة ليتصدرها بعض المثقفين والسياسيين يتقدمهم المناضل عبد الله باذيب حتى صارت حراكاً شعبياً بحلول ١٩٦٢م.

٧. **اتحاد الجنوب العربي**: في عام ١٩٦٢م تغير اسم الاتحاد إلى (اتحاد الجنوب العربي)، وذلك - تحديداً - من أجل دمج عدن في الاتحاد، وقد قوبلت هذه الخطوة - هي الأخرى - بمعارضة شديدة من القوى الوطنية، وتمت موافقة المجلس التشريعي العدني على الدمج في ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢ وسط مظاهرات عارمة خارج المجلس كانت تستهدف منع أعضاء المجلس التشريعي من دخول المجلس للتصويت، وقد نجحت

بريطانيا في الحصول على موافقة المجلس التشريعي قبل ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ في المملكة المتوكلية اليمنية، ولو تأخرت إجراءات الموافقة لما تمكنت بريطانيا من دمج عدن بالاتحاد، إذ سيكون التصويت ضد دمج عدن في الاتحاد وإعلان قيام دولة مستقلة وفقاً لرأي أحد أعضاء المجلس التشريعي العدني. وبذلك أتمت بريطانيا مخططها بالقوة على رغم المعارضة القوية والظاهرة من سكان عدن، والقوة الوطنية.

٨. **جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية**: وضع النضال البطولي للجبهة القومية وجبهة التحرير نهاية تاريخ السيطرة البريطانية في الجنوب اليمني، والتي استمرت حوالي مائة وتسعة وعشرين عاماً، وأسس هذا النضال جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية. فقد اندلع الكفاح المسلح من ردفان في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م بقيادة الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل. ومع اندلاع الثورة المسلحة مالت كفة العوامل المناوئة لصالح الحركة الوطنية والثورة المسلحة، وأصبحت بريطانيا موقنة بأن أيامها في الجنوب باتت معدودة، وأن عليها أن ترتب أوضاعها وتعدل من خططها حتى تستجيب شكلياً لبعض الأماني الوطنية، دون أن تفقد كل مصالحها في المنطقة. لكن حتى ذلك المخطط لم يكتب له النجاح نظراً لصلابة الثورة، فاضطرت بريطانيا إلى تقديم موعد استقلال عدن والإمارات، والبدء في مفاوضة الجبهة القومية لتحرير الجنوب. وفي ٢١ نوفمبر ١٩٦٧م اجتمع ممثلو الجبهة القومية في جنيف بالوفد البريطاني للتفاوض حول تسليم السلطة لحكومة الجبهة القومية، وفي ٢٦ نوفمبر ١٩٦٧م بدأ انسحاب القوات البريطانية من عدن، وفي ٢٩ نوفمبر تم استكمال عملية الانسحاب نهائياً. وفي الأول من ديسمبر ١٩٦٧م تشكلت أول وزارة وأصبح قحطان محمد الشعبي أول رئيس للجمهورية، وفي التاريخ نفسه انضمت جمهورية اليمن الشعبية إلى جامعة الدول العربية[1].

القسم الثاني:

الهويِّة السياسية لأي جماعة بشرية هي وعي اجتماعي يتشكّل داخل التاريخ وتحتويه الجغرافيا وتؤطره الثقافة المشتركة بوصفها عوامل أساسية تتجذر بواسطتها هويتهم

١ – اعتمدنا في هذا التقسيم على دراسة منشورة في الموقع الالكتروني (قتبان)؛ متوفر على الرابط الآتي:
https://www.ye1.org/forum/threads/101701 /

السياسية وتمنحهم الانتماء.

إن الهوية السياسية للجنوب تعيش أزمةً كغيرها من الهويات السياسية في البلدان العربية منذَ تأسيس الدول القطرية الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث "إن كل قطر عربي يعاني من أزمة هوية - باستثناء مصر -، وتزداد هذه الأزمة كلما اقتربنا من دائرة الأنظمة القبيلية العسكرية: العراق واليمن، وتنفجر الأزمة في مجتمعات الخليج العربي وفي السعودية حيث تتخذ تلك الأنظمة صورة أسرة ممتدة أو عشيرة متمنطقة بمذهب ديني يوظف لخدمة توسعة النظام"[1]. وهذه الأزمة الماثلة اليوم هي أزمة ممتدة تعيد طرح نفسها منذُ منتصف خمسينيات القرن المنصرم، زمن نشوء الحركة الوطنية اليمنية أثناء الاحتلال البريطاني لعدن، وطرحتها الحاجة للتحرر والنزوع الوطني للاستقلال من الاستعمار والتبعية له.

إن الهوية السياسية الوطنية حصيلة تطور المجتمع في جوانبه الاقتصادية المختلفة وانتقال في بنيته الاجتماعية. وفي المجتمعات التقليدية، تشهد الهوية أزمةً بسبب تغليب أفراد المجتمعات هوياتهم الضيقة وجعلها مرجعية لهم على ما سواها من الهويات الجامعة كالهوية الوطنية. وأزمة الهوية الجنوبية جاءت محمولة على خاصيتين:

١- مجتمع تقليدي يكتنفه الانقسام والصراع ويتكوّن من سلطنات ومشيخات وإمارات.

٢- بلد يرزح تحت الاحتلال لقرن أو يزيد (احتلت بريطانيا عدن في ١٩ يناير ١٨٣٩م، وتمدد نفوذها لاحقاً إلى كل السلطنات والمشيخات والإمارات الجنوبية عبر اتفاقيات الحماية).

لقد مثّلت فترة الخمسينيات من القرن المنصرم مناخاً خصباً برزت فيه القضية الوطنية بسبب المد القومي التحرري الذي شهدته المنطقة العربية والعالم ونيل العديد من الدول استقلالها وبداية صعود حركات تحرر وطني في العالم بأسره، كما تشكلت خلال تلك الفترة منظمة دول عدم الانحياز، وقد أعطت تلك العوامل جميعها زخماً قوياً لقضية الهوية الوطنية. وقد شهد الجنوب اليمني بدوره جدلاً وصراعاً حول الهوية الوطنية منذ منتصف الخمسينيات، في ظل سعي الاحتلال البريطاني لاختلاق

١ - د. أبوبكر السقاف، "التعذيب وإشكالية الهوية الوطنية"، **صحيفة الثوري**، العدد (١٥٣٩)، ٢/ ٩/ ١٩٩٨م.

هوية بديلة للجنوب، وإعاقة تشكُّل هويته الوطنية، وذلك في خضم صراع الاحتلال مع الإمام يحيى حميد الدين ومن ثم ابنه أحمد، وصراعه مع قوى وطنية بدأت تبرز منذ بداية الخمسينيات. وبالعودة إلى أرشيف السجالات الفكرية والسياسية لتلك المرحلة على صدر صحافة عدن، نجد فيها مواقف متباينة من قضية الهوية، ويمكن تلخيص تلك المواقف في ثلاثة اتجاهات رئيسية كالآتي:

١- **اتجاه الجمعية العدنية**: هذه الجمعية التي تبنت شعار "عدن للعدنيين" أي عدن لمواليد عدن، ودعت إلى "عدننة" الوظائف تحت مقولة: "يجب أن تكون الوظائف لأبناء عدن"[١]، حيث طالبت هذه الجمعية بتطبيق ذلك الشعار، وقام رئيسها (حسن علي بيومي) بتقديم مذكرة سياسية إلى المجلس التشريعي عام ١٩٥٦م يطالب فيها بتعديل دستور المجلس التشريعي و"تعدين" الوظائف وإعداد عدن للحكم الذاتي ضمن الكومنولث. وتلك المطالب - كما أشار الأستاذ عبد الله باذيب - لم تكن سوى مطالب أوحت بها إلى بيومي "جريدة التايمز البريطانية"، مؤكداً على أن المطالب والسياسات إنما "تُصدَّر من لندن إلى الجمعية العدنية تماماً كما تصدر البضائع من تجار لندن إلى وكلائهم في عدن"[٢].

٢- **رابطة أبناء الجنوب**: تبنت الرابطة فكرة اتحاد الجنوب العربي، ودعت إلى نضال أبناء الجنوب في عدن والإمارات الجنوبية من أجل التحرر الوطني ووحدة الجنوب[٣]. وقد أشار للأستاذ باذيب في مقال له إلى بداية تباينه مع الرابطة الذي كان عضواً فيها، حيث كان ينظر للمسألة الوطنية بوصفها قضية كلٍّ لا يتجزأ، حيث يقول باذيب: "ولا أذيع سراً إذا قلت إنني كنت العضو الإداري الوحيد الذي اعترض على هذا النص عندما اجتمعنا لمناقشة البيان وإقراره. ولقد طالبت باستبعاده مع جميع النصوص المتفرعة عنه والاكتفاء بشعارات الحركة الهادفة إلى الاستقلال الوطني

---

١ - انظر: مقالة عبدالله باذيب "عدن... لِمَنْ"!، **صحيفة النهضة**، العدد (٢٥٥)، ١٦/ ٦/ ١٩٥٥م؛ انظر أيضاً: عبدالله باذيب، **كتابات مختارة** (الجزء الأول)، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٨م، ص ٥٤.

٢ - مقالة بعنوان" "المذكرة اللندنية"، **صحيفة الجنوب العربي**، العدد (٨٢ ٨)، مايو ١٩٥٦م؛ انظر أيضاً: عبدالله باذيب، كتابات مختارة (الجزء الأول)، **مرجع سابق**، ص ١٥٦.

٣ - انظر: مقالة عبدالله باذيب بعنوان: "حول بيان المؤتمر العام للطلاب اليمنيين في مصر: نقاش هادئ"، **صحيفة الفجر**، العدد (٢١)، السنة الأولى، ٦/ ٨/ ١٩٥٦م؛ انظر أيضاً: عبدالله باذيب، كتابات مختارة (الجزء الأول)، **مرجع سابق**، ص ١٧٠.

والوحدة، لا لأن ذلك النص قد تحوم حوله شبهة الانفصالية فحسب، وإنما أيضاً لأن تخطيط البناء الفوقي للاتحاد وتحديد أشكاله ونحن في أول طريق الكفاح أمر سابق لأوانه كما يقولون. إن الشعب وحده بعد أن يتحرر، هو الذي يملك كيف يتحد، وكيف يعطي وحدته الشكل الذي يجب"[1]. وكان أن رفض حاكم عدن اقتراحات الرابطة واتخذ حملات قمعية ضد المعارضين لمشروع الاتحاد - كما أسلفنا- واتخذ قراراً بنفي رئيس الرابطة محمد علي الجفري ثم سمح له في وقت لاحق بالعودة إلى سلطنة لحج. وما أن بدأت تلوح الخطوات الوحدوية بين مصر وسورية حتى أخذت تؤثر على موقف الرابطة التي قامت في مطلع العام ١٩٥٨م بإصدار بيان رابطي جديد في غمرة أفراح الناس واحتفالهم بمولد (الجمهورية العربية المتحدة)، حيث أعلنت في بيانها الجديد أن "هدفها منذ الآن هو تحرير وتوحيد عموم الجنوب العربي (اليمن الطبيعية)، وضمها إلى الجمهورية العربية المتحدة"، وألغت الرابطة جميع بياناتها السابقة بما فيه البيان الرابطي الذي كان مثار خلاف بين الرابطة وعدد كبير من الوطنيين، وهو البيان الذي دعت فيه إلى قيام دولة مستقلة ذات سيادة لعدن والإمارات الجنوبية [2].

في خضم ذلك الصراع بين اتجاهين انفصاليين (اتجاه الجمعية الداعي إلى الحكم الذاتي لعدن، واتجاه رابطة أبناء الجنوب العربي الداعية للتحرر الوطني ووحدة الجنوب، والذي تعدّل لاحقاً تحت تأثير وحدة مصر وسورية – كما أسلفنا، أم أنه كان بمثابة رد فعل على صلف وتعنت الحاكم البريطاني لعدن)؛ أخذ اتجاه ثالث بالتبلور، وتمحورت نواة ذلك الاتجاه الأولى حول الأستاذ عبدالله باذيب الذي خاض نضالاً لا هوادة فيه، إذ ظهرت معارضته للنهج الانفصالي ضمن سجالاته السياسية والفكرية التي استمرت لحوالي عقد من الزمن مع الجمعية العدنية والرابطة الذي كان عضواً إدارياً فيها، وقد أثمرت سنوات نشاطه الفكري والسياسي حزباً سياسياً في عام ١٩٦١م (الاتحاد الشعبي الديمقراطي)، وذلك بعد أن حدثت القطيعة

١ - **المرجع السابق**، ص ١٧٠ – ١٧١.

٢ - انظر: **صحيفة الفكر**، العدد (٧٧)، السنة الثانية،١٦/ ٢/ ١٩٥٨م؛ وأيضاً: عبدالله باذيب، كتابات مختارة (الجزء الأول)، **مرجع سابق**، ص ٢٩١.

في نهاية المطاف مع الجمعية والرابطة، وبات تياره الجديد يحمل على عاتقه الدفاع عن الهوية اليمنية للجنوب، ومهمة إعادة صياغة الوجدان الشعبي على قاعدة "اليمننة". وقد أخذت مشاريع الاستعمار البريطاني في الجنوب تتلقى ضربات موجعة وتنحسر أمام الزخم الوطني التحرري المتعاظم. وذلك في ظل المناخ الوطني الذي تعزز بظهور اتجاه باذيب (الاتجاه الثالث) الذي أخذ يتعاظم ويتسع رويداً رويداً، وعكس حالة خروج من أزمة الهوية الوطنية.

٣- **الاتحاد الشعبي الديمقراطي**: تأسس عام ١٩٦١م، وتبنى ميثاقاً وطنياً جاء في ديباجته الافتتاحية: "هذا هو ميثاقنا الوطني نقدمه للناس آملين أن تجد فيه القوى الوطنية مجتمعة أساساً صالحاً للوحدة الوطنية، وأن يجد فيه شعبنا نبراساً يضئ له الطريق في كفاحه ضد الاستعمار والرجعية ومن أجل التحرر الوطني والوحدة اليمنية والديمقراطية وفي سبيل يمن حر ديمقراطي موحد"[١]. وإذا ما طالعنا الميثاق الوطني (برنامج الاتحاد) سنجد أنه يتكون من مقدمة وأربع مواد وخاتمة؛ المقدمة تشرح طبيعة الأوضاع وتفرق بين مهمتين أمام الحزب: الأوضاع في الشمال، وضرورة "صيانة استقلال الشمال فوق كل اعتبار آخر. إذ إنه بدون ذلك يستحيل إحراز أي تقدم في أي اتجاه، وتترنح حركة الشعب في طريق مسدود بلا آفاق"[٢]، كما أشارت المقدمة إلى ضرورة بناء جبهة وطنية على أسس ديمقراطية يناط بها إنجاز مهام في الجنوب والشمال تضطلع بالتصدي الفكري والسياسي ضد الانتهازية والاتجاهات الانقسامية، وضد المفاهيم الخاطئة والتيارات اليمينية في صفوف الحركة الوطنية وحركة الطبقة العاملة. وتحت عنوان: "نحو يمن حر ديمقراطي موحد"، أشار الاتحاد إلى أنه يناضل من أجل بناء يمن جديد حر وموحد يسير في طريق الديمقراطية والتقدم والسلم، ومن أجل تحقيق ذلك ينبغي "التحرر الوطني والوحدة اليمنية"[٣]. وحدد الحزب مهامه تجاه الجنوب بالكفاح بحزم ضد الاستعمار

١ - عبدالله باذيب، **كتابات مختارة** (الجزء الثاني)، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٨م، ص ١٨١.

٢ - الميثاق الوطني للاتحاد الشعبي الديمقراطي"، انظر في ذلك: عبدالله باذيب، **المرجع السابق**، ص ١٨٦.

٣ - **المرجع نفسه**، ص ١٨٧.

وعملائه في الجنوب اليمني المحتل "عدن وما يسمى المحميات" من أجل التحرر الوطني التام والوحدة اليمنية، كما حدد سبع مهام في كفاحه نلخصها في الآتي:

١ - النضال من أجل حق تقرير مصير شعبنا في الجنوب.

٢ - إدانة ومقاومة المشاريع الاستعمارية مثل مشروع الحكم الذاتي المزعوم لعدن وما يسمى اتحاد إمارات الجنوب العربي.

٣ - تصفية القواعد العسكرية ومنع اتخاذ عدن قاعدة للحرب ومنطلقاً لضرب حركات التحرر في البلدان الأخرى.

٤ - الوقوف ضد القوانين المقيدة للحريات مثل قانون التحكيم الإجباري الذي يحرم العمال من حقهم المقدس في الإضراب، وقانون منع جمع التبرعات وقانون منع التظاهر.

٥ - مقاومة الهجرة الأجنبية وكل محاولة لجعل الأجانب طرفاً في تقرير مصير الشعب.

٦ - محاربة السياسات والأنظمة الإقطاعية والاستبدادية فيما يسمى المحميات.

٧ - محاربة جميع أشكال السيطرة والاستغلال الاقتصادي الاستعماري ومقاومة اتفاقيات استغلال الثروات المعدنية من الشركات الأنجلو أمريكية[١].

أما فيما يخص الشمال، فقد وضع الحزب أمامه مهمة أساسية كبرى جاءت تحت عنوان: "صيانة استقلال الشمال وإقامة حكم وطني ديمقراطي"، وذلك على قاعدة الكفاح بحزم ضد الاستعمار والإقطاع والرجعية وعملائهم وأعوانهم من أجل صيانة استقلال الشمال "اليمن المستقل"، وإقامة حكم وطني ديمقراطي يعبر عن إرادة الشعب ويخضع لرقابته[٢].

في ظل تلك المناخات ركز عبدالله باذيب على قضية الهوية الوطنية باعتبارها مفتاح النضال من أجل توحيد ورص صفوف الشعب في الجنوب، وكان في مجمل نشاطه السياسي ناقداً لكل دعوات التعامل مع القضية الوطنية اليمنية بالمماثلة، إذ كان يفرق بين وضعين: جنوب تحت الاحتلال وشمال مستقل - وإن كان استبدادياً فردياً

١ - **المرجع السابق**، ص ١٨٧ – ١٨٨.

٢ - **المرجع السابق**، ص ١٨٨.

-، ووجه انتقادات إلى حركة معارضة النظام الإمامي المتواجدة في عدن (حركة الأحرار النعمان والزبيري)، وانتقد أساليب كفاحهم وأطاريحهم السياسية، ووصفهم في مقالة نشرها في صحيفة الجنوب العربي بأنهم: "أناس يفهمون الكفاح الشعبي على أنه عداء شخصي للإمام"، وعزا ذلك إلى "فشلهم المتكرر [حركة ١٩٤٨م وانقلاب ١٩٥٥م] الذي ولّد عقدة نفسية فكفروا بثوراتهم وبالشعب: "ولقد ولّد الفشل المتكرر عقدة في نفوسهم فكفروا بثوراتهم وبالشعب وانتظروا أن تتغير الأوضاع في اليمن من تلقاء نفسها، وأن تهب رياح سحرية لتضعهم فجأة على عرش اليمن، ولا يهمهم من أين تهب الرياح"[١].

كما نشر عبدالله باذيب في صحيفة الجنوب العربي مقالة بعنوان: "القضية اليمنية"، قال في مستهلها: "الدعوة إلى انضمام المحميات وعدن إلى اليمن تحت الحكم الراهن شيء والدعوة إلى اعتبار قضية اليمن حلقة من سلسلة القضايا التي يعانيها شعب الجنوب كله شيء آخر"، واستطرد في شرح خطورة هذه الدعوات بقوله: "ومن هذا الفرق الفاصل الدقيق والخطير الذي يكمن وراء الدعوات التي ترتفع من هنا وهناك وتدعو إلى اعتبار القضية اليمنية شيئاً خاصاً باليمنيين وحدهم. تماماً مثلما ترتفع الدعوات في عدن منادية بانفصالية تدعو إلى سلخ عدن عن بقية أجزاء الجنوب"[٢]. ويتضح أن باذيب قد ميِّز بين دعوتين في إطار فهمه للقضية اليمنية: الدعوة إلى انضمام المحميات وعدن إلى اليمن تحت الحكم الراهن، والدعوة إلى اعتبار قضية اليمن حلقة من سلسلة القضايا التي يعانيها شعب الجنوب كله، وذلك لأنه كان يدرك اختلاف الظروف بين الوضعين، فالجنوب يخضع للاحتلال البريطاني، بينما الشمال مملكة مستقلة عن التبعية وإن كان النظام فيها فردي استبدادي[٣].

---

١ - **صحيفة الجنوب العربي**، العدد (١٢٢)، ٢٦/ ٢/ ١٩٥٧م؛ انظر أيضاً: عبدالله باذيب، كتابات مختارة (الجزء الأول)، **مرجع ساب**ق، ص ٢٣١.

٢ - **صحيفة الجنوب العربي**، العدد (٤٨)، ١٣/ ٩/ ١٩٥٥م؛ انظر أيضاً: عبدالله باذيب، كتابات مختارة (الجزء الأول)، **مرجع سابق**، ص ١١٣.

٣ - عبدالله باذيب، **المرجع السابق**، ص ١١٣.

كما أكد باذيب في مقاله - سالف الذكر - على: "أن الاستعمار هو العقبة الأساسية وأن التحرر من الاستعمار يستتبع حتماً التحرر من كل القوى الرجعية (.....) ونؤمن أن الإنسان لا يمكن أن يكون حراً من جانب واحد، فيقاوم الحكم الفردي في اليمن فيما يهادن الاستعمار ويمالؤه (....) والذين لا يعرفون الحرية في الكفاح ضد الاستعمار لا حق لهم في مهاجمة أي حكم مطلق"[1].

خلاصة:

إن أي بلد تعرض (أو يتعرض) للاستعمار - سواءً كان قديماً أو استعماراً جديداً (هيمنة اقتصادية) - ويغدو بلداً تابعاً، لا بد أن يكون عرضةً لمتواليةٍ من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تفضي إلى التفتت والانقسام الاجتماعي رأسياً وأفقياً، ويغدو مهدداً في وجوده، ولعل فقدان شعب ما لهويته هو المدخل المباشر لفقدان البلد وجوده بالكامل.

كم تتشابه مشاريع اليوم مع مشاريع الأمس، كما تتشابه وسائل تحقيقها، فلا وجود أو بقاء للاستعمار ومصالحه إلا في ظل وجود كيانات وظيفية يختلقها منزوعة الهوية، ولذلك فإن إحدى استراتيجياته في هذه المنطقة التي تعيش "لعنة النفط" هي طمس الهوية الوطنية والقومية والحضارية ليتسنى له التحكم بالمنطقة، وعليه: فإن الاستعمار يعيد إحياء مشاريعه القديمة التي منيت بالفشل، إنه يسعى إلى خلق هوية بديلة، وما نشاهده اليوم في الجنوب ليس سوى كائن فرانكشتايني (مسخ)، فما فشل الاستعمار في تحقيقه في الجنوب قبل رحيله (٣٠ نوفمبر١٩٦٧م)، ها هو يذهب إلى تحقيقه في مكان آخر مستهدفاً إنشاء كيان وظيفي يخدم مصالحه. إنها السياسة الاستعمارية، سياسة الهيمنة التي تسعى إلى إنشاء دول بلا هوية وهشة لا تستطيع البقاء والاستمرار إلا بتبعيتها للمستعمِر.

إن مقاربة أزمة الهوية في الجنوب اليمني المحتل في الخمسينيات مع أزمتها الراهنة، تؤكد أن الاستعمار يُعَّد فاعلاً رئيسياً فيها وسبباً مباشراً، فقد سعى الاستعمار في الخمسينيات إلى تثبيت مصالحه في زمن تراجعه ووهنه بطرح مشاريع تخدم مصالحه. ولكن، على الرغم من أن مشاريعه تلك قد سقطت بفعل النضال الوطني

١ - **المرجع نفسه**، ص ٢٣٣.

واضطراره للرحيل، إلاّ أنه ظل يحلم بالعودة وينافح خصومه من خلال أعوانه ومرتزقته وعملائه في المنطقة.

بصفة عامة، لا غرابة أن كل الدعوات والمشاريع المنسجمة مع المصالح الاستعمارية يجري إحياؤها من جديد اليوم، وذلك بعد أن تسلل الاستعمار من نافذة الهيمنة الاقتصادية والتبعية، وما لم يستطع الاستعمار القديم تحقيقه في الماضي، ها هو يعود إلى إحيائه اليوم مصداقاً لمقولة كارل ماركس: **"إن التاريخ يعيد نفسه مرتين، مرة على شكل مأساة، ومرة على شكل مهزلة"**.

لا ريب أن مشاريع الاستعمار الجديدة ستفشل مثلما فشلت مشاريعه القديمة، لكن علينا ألا نعول على أنها ستفشل من تلقاء نفسها، بل إن فشلها يحتاج إلى فعل ونشاط دؤوب تُستنهَض فيه الإرادات وقوى المجتمع، والتعامل المسؤول مع المخاطر والتحديات، فأي نهوض حضاري يستلزم أن تتوفر له استجابات للتحديات، فلا نهوض من دون تلازم بين التحديات والاستجابات.

في المقابل، ومن المنطلق ذاته، يمكن القول: إن التحديات الراهنة لهويتنا الوطنية توجب مواجهتها على أكثر من صعيد، ولعل على رأسها مسألة تعزيز دور الممارسة السياسية وإدارة البلد وفق أسس تضمن تحقيق التماسك الاجتماعي والتطور الاقتصادي وتجذير مبادئ العدالة والمساواة والقضاء على أي احتمال لظهور الاستبداد والطغيان الذي يعد مدخلاً لتفتيت النسيج الاجتماعي وانقسامه، ومعيناً لمستهدفي ذلك النسيج من الأعداء والغزاة، وكما قال ابن خلدون في مقدمته: "الطغاة يجلبون الغزاة"؛ إذ عندها يغدو البلد حقل عبث للغزاة ويصبح الغازي مهدِّدَاً مباشراً للهوية والوجود. ولئن كان آباؤنا قد تمكنوا من مقاومة المشاريع الاستعمارية ووضعوها في جدول أعمالهم دفاعاً عن الهوية الوطنية، فإن دفاعنا عن وجودنا وهويتنا الوطنية في الوقت الراهن تستدعينا أن نقدم أوراق اعتمادنا إلى المنحى نفسه: "مقاومة المشاريع الاستعمارية". وهذا يستلزم العمل في اتجاهين: إفشال المشاريع الاستعمارية من جهة والتعويل بدرجة أساسية على نجاحنا في إقامة دولة العدل والمواطنة.